الشيخ أحمد الحمود يلقي بيانه

ترحيب نيابي بالوزراء بعد عودة حضورهم الجلسات (تصوير: صالح محمد)

...ى «التشريعية» ويُسقط مساءلة حسين للاستقالة

الحمود: الاستجواب به العديد من المثالب والمخالفات الدستورية واستند لوقائع غير محددة

بعض المحاور تعود لقضايا في عام 2006 ولا تجوز مساءلتي عن أعمال لم تحدث في عهدي

سأقدم لـ«التشريعية» مذكرة شافية ومفصلة عن المخالفات الدستورية التي شابت صحيفة الاستجواب

الزلزلة يطالب بمسطرة واحدة للرواتب

.. والشمالي يعد بالتنفيذ

الاستجواب ليس حقاً مطلقاً بل مقيد بحقوق الغير وعلى رأسها تمثيل الأمة بأسرها

المحور الرابع تدخل نيابي في اختصاصات السلطة التنفيذية والثاني لم يستند إلى أدلة

الشمالي: نعد بوضع جدول شامل لرواتب جميع العاملين بالدولة خلال الفترة المقبلة

الزلزلة: بعد الموافقة على الإحالة إلى «التشريعية» سأدعو الله ليل نهار أن تحل «الدستورية» المجلس

عادل الخرافي متحدثا

لا خلاف شخصياً مع الحمود ويبقى شخصاً جميلاً من أسرة كريمة واستجوابي وجه بسبب الأداء

العدوة يشيد بإجراءات وزارة الداخلية الأخيرة

الجلسات وانتقل المجلس الى رفع الحصانات.

المقرر يعقوب الصانع: طلب رفع الحصانة من النائب سعدون حماد قضية جنح صحافة، اللجنة رأت انها كيدية ولم توافق على رفع الحصان، وهناك قضية رفعت ضد النائب نبيل الفضل جنح صحافة وهي مرفوعة من النائب السابق مسلم البراك، ورات اللجنة عدم رفع الحصانة، وقضية أخرى ضد النائب سعدون حماد مرفوعة من رولا دشتي، وانتهت اللجنة بعدم رفع الحصانة، وهناك قضية مرفوعة ضد النائب نواف الفزيع ولم توافق اللجنة على رفع الحصانة.

سعدون حماد: هناك اسئلة برلمانية وجهتها الى وزير النفط بخصوص شراكة مع اسرائيل وكانت هي القضية والوزير نفسه اعترف وقال انه سيعالجها، القضية الثانية تتعلق بالفحم المكلسن وكنت رئيس اللجنة وافاد البنك الصناعي ان هناك قرضا بقيمة 500 مليون ورلا دشتي احد اعضاء مجلس ادارة الفحم المكلسن، والكلام كان رد البنك الصناعي.

علي العمير: هناك قضايا مثبتة ويجب ان تكون هناك الية للتعامل مع الكيدية، فمثلا الفحم المكلسن، مع احترامنا لسعودن حماد تصاريح قيلت للصحافة وليس تحت قبة عبد الله السالم، خطر حقيقي عندما لا يمكن الشاكي وفي تقارير التشريعية لا يوجد أدلة على كيدية القضايا.

حسين القلاف: اللائحة تمنع المجلس من الدخول في تفاصيل الأدلة في القضايا المرفوعة على النواب، وغير مقبول شتم الناس بسبب الحصانة، لماذا يتم الخلط بين الجانب السياسي والجنائي.

يعقوب الصانع: نحن في «التشريعية» نجري اجتماعات بالساعات من أجل التعامل مع الكيدية.

الرئيس: القضية الأولى ضد النائب سعدون حماد مرفوعة من رئيس مجلس ادارة البترول تقرير اللجنة عدم الموافقة 26 من 49 اذا الموافقة على عدم رفع الحصانة.

وهناك قضية اخرى مرفوعة من شركة البترول على النائب سعودن حماد، 25 من 50 بالتالي عدم الموافقة على تقرير اللجنة وترفع الحصانة عن سعدون حماد، المجلس يوافق على رفع الحصانة.

والآن التصويت على رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل 26 من 49 الموافقة على عدم رفع الحصانة، وهناك قضية مرفوعة من رولا دشتي على سعدون حماد، 18 من 48 إذا ترفع الحصانة من سعدون حماد، النائب ونواف الفزيع مرفوعة ضده قضية من وزير الداخلية 21 من 50 عدم موافقة على تقرير من اللجنة وبالتالي نرفع الحصانة من الفزيع.

الرئيس: هل يوافق المجلس تعيين نائب رئيس ديوان المحاسبة «موافقة».

إذا سيكون في جلسة سرية. تخلى القاعة.

استؤنفت الجلسة عند الساعة 12.35 ظهراً، وقال رئيس المجلس عقدت جلسة سرية ورشح وليد السلطان من قبل رئيس المجلس وبعد المناقشة صوت المجلس على ترشيح السلطان نائب لرئيس ديوان المحاسبة وكانت نتيجة التصويت موافقة 39 امتناع، وعدم موافقة 2، وبلغت الحكومة بذلك، وساتاذنكم بدخول السلطان ليلقي كلمته من على المنصة.

وليد السلطان: نؤكد اننا سنعمل من اجل تحقيق الهدف من اجل رفعة الكويت واود تادية القسم.

الرئيس: غير مطلوب منك القسم ولكن تفضل.

وانتقل المجلس الى بند الاستجواب وتلا الامين محاور استجواب وزير النفط المقدم من النواب سعدون حماد ويعقوب الصانع وناصر المري.

الرئيس: نظراً بصدور مرسوم قبول استقالة وزير النفط، وبناء عليه فإن الاستجواب يعتبر منتهيا ويرفع من جدول الاعمال وكذلك الاستجواب الذي قدمه سعدون حماد الى وزير النفط.

عادل الخرافي: هناك استحقاقات سياسية وهذه ترفع التحية لوزير النفط.

سعدون حماد: ما حدث ان وزير النفط قبل ما يمشي سوا تغييرات وتجديد الدماء لا يكون بهذه الصورة والاستجواب بالنسبة لنا المساءلة السياسية توقفت ولكننا سنتابع وزير النفط السابق جنائيا، وعموما كيف وزير مستقيل يحدث مثل هذه التغييرات التي جرت قبل الاستقالة.

يعقوب الصانع: كنت اتمنى ان يصعد الوزير المنصة ويفند محاور الاستجواب واتمنى ان تصدر الحكومة بيانا توضح فيه قضية الداو، وما دام انه قدم استقالته فإن كل القرارات التي اصدرها «يا مغرب خرب»، انا لا اثق بقضية الاحالة الى النيابة أو محكمة الوزراء، وانا ساقدم شخصيا شكوى جزائية ضد الوزير هاني حسين.

ناصر المري: الاستقالة نزعت فتيل الأزمة، ولم تكن شخصانية ولكنه من اجل معرفة الحقيقة، واذا ما تم تعيينهم على اسس سليمة نبارك لهم، ولكن يجب الفصل بين السلطات، ونحن نحترم الوزير واسرته الكريمة، ونحن نبحث عن الحقيقة وسنستمر.

عبدالله التميمي: للاسف ان وزير النفط تعامل مع شريان الحياة في الكويت مثل تعامله مع شبرة حضار بتغيير القيادات، ان ناسا عفا عنهم الزمن وارجعهم، اناشد سمو الرئيس القيادات في القطاع النفطي لا تستحق ان تبقى.

عبدالحميد دشتي: الوزير عاث فسادا في الوزارة قبل الساعات الاخيرة وكل ما تم باطل، وقدمنا اقتراحات ومنها احالة ما تم خلال الايام الاخيرة الى لجنة الشكاوى والعرائض.

خالد العدوة: كنت اتمنى ان يصعد الوزير نفسه المنصة لنعرف ماذا حدث في سرقة العصر، ولا ريب انها كارثة احاطت بالكويت.

عصام الدبوس: هاني حسين ختمها بمسك ودمر الهيكل التنظيمي لشركة النفط، وتقريري في لجنة الشكاوى هناك معايير ظلم في الترقيات وهاني حسين خرج وعين حرسه القديم ليبقي يده في الوزارة.

نواف الفزيع: نحن لا نحاسب وزيراً مستقيلاً وانما حكومة موجودة وهي من اعطت الضوء الاخضر لوزير مستقيل، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء صرح عن الاحالة دون شواهد.

وزير الدولة محمد العبدالله: احالة موضوع الداو بأكمله الى النيابة وكلفنا الفتوى بصياغة البلاغ ولا نرغب بكروتة الموضوع، ومن لديه ادله يقدمها لاستكمال اجراء الاحالة.

نواف الفزيع: البلاغ كان واضحاً في تصريح محمد العبدالله، اين اركان الجريمة، وانت ضمن اللجنة المشكلة الذين فاوضوا على دفع الغرامة.

صالح عاشور: صدر مرسوم قبول الاستقالة وهناك وزير مكلف، لجنة الشكاوى لجنة تحقيق وهي من نص عليها الدستور، وما حصل في المناصب الاشرافية يجب ان يؤخذ الوزير المكلف ذلك بعين الاعتبار.

واذا لم يؤخذ قرار بالتوصيات ولم يوقف قرارات التعيينات يصبح الوزير المكلف المسؤول لان هناك تجاوزات لا يمكن السكوت عنها، وعلى الوزير باسرع وقت حتى لا تتجاوز مدة التكليف وعلى الوزير ان يقوم بقرارات تصحيحية.

عدنان المطوع: الترقيات جاءت وفقاً للأهواء هناك من يستحق ان يرقى واستبعد والعكس.

علي العمير: تقرير العرائض والشكاوى لم يصوت عليه، وذلك لا يلزم الوزير، لأنه لم يصوت عليه.

حسين القلاف: التقرير لم يصوت عليه، ولكنه ادان وزير النفط، وادان الترقيات، ويعرض على المجلس، التقرير يمنح الاطمئنان، نحن حققنا، وتقول لا يلزم، اذا لماذا حققنا، ولدينا سابقة سقطت في استجواب قدمت له لوزير الشؤون كل القرارات الانتخابية وقتذاك.

الرئيس: كلام العمير صحيح لابد ان يعرض على المجلس.

علي العمير: اليوم جاءت تقارير من التشريعية ووافقنا على بعضها.

وانتقل المجلس الى استجواب وزير الداخلية المقدم من يوسف الزلزلة وصفاء الهاشم وتلا الأمين محاور الاستجواب.

الرئيس: هل يرغب الوزير مناقشة الاستجواب.